بارتفاع نحو 3.2 في المئة عن مستوى فائض الربع الأول

«الشال»: 6.065 مليارات دينار فائض الصادرات السلعية في الربع الثاني من العام الحالي

■ أسعار المستهلك حققت نمواً موجباً بلغت نسبته نحو 0.55 في المئة إذ بلغ معدلها نحو 128.8 في المئة

■ استمرار انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع من 1.552 في المئة إلى 1.534 في المئة في الربع الثاني

البنك المركزي الكويتي

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي تذكر النشرة الإحصائية الفصلية «أبريل - يونيو 2013»، لبنك الكويت المركزي، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية، التي تستحق تطوراتها متابعة وتوثيقا، ومن ذلك، مثلا، تحقيق الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية-، في الربع الثاني من العام الحالي، فائضا بلغ نحو 6.065 مليارات دينار، بارتفاع بلغ نحو 3.2 في المئة عن مستوى فائض الربع الأول من العام الحالي، وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال الربع الثاني، نحو 7.999 مليارات دينار، منها نحو 95.5 في المئة صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية -لا تشمل العسكرية- نحو 1.935 مليار دينار، بارتفاع بلغ نحو 3.8 في المئة عن مستوى وارداتها السلعية، خلال الربع الأول، وكانت الكويت قد حققت فائضا، في الربع الأول من العام الحالي، بلغ نحو 5.879 مليارات دينار، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضا، في النصف الأول من العام الحالي، بلغ نحو 11.944 مليار دينار، أو نحو 23.888 مليار دينار، فيما لو حسب للعام 2013، كاملا، وهذا الفائض سيكون أدنى، بنحو 7.6- في المئة ، عن مثيله المحقق، في عام 2012، البالغ نحو 25.854 مليار دينار، إذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج النفطي والأسعار على حاليهما.

وأوضح التقرير حققت أسعار المستهلك، في الربع الثاني من العام الحالي نموا موجبا، بلغت نسبته نحو 0.55 في المئة ، إذ بلغ معدلها نحو 128.8 «سنة 2007=100»، مرتفعا من معدل نحو 128.1، في الربع الأول من العام الحالي، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير الارتفاع الملحوظ في أسعار التبغ ومشتقاتها من معدل نحو 130.4، إلى معدل نحو 133.4، «2.3+ في المئة »، وكذلك الارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الغذائية والمشروبات، من معدل 139.6 إلى معدل 141.7 «1.5+ في المئة »، للفترة نفسها.

وتشير النشرة إلى استمرار انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 1.552 في المئة ، في الربع الأول من العام الحالي، إلى نحو 1.534 في المئة ، في الربع الثاني من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 1.2- في المئة.

وواصل المعدل الموزون للفائدة على القروض انخفاضه، أيضا، من نحو 4.753 في المئة إلى نحو 4.657 في المئة ، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 2- في المئة ، للفترة نفسها.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 30.517 مليار دينار، بارتفاع عن نحو 29.674 مليار دينار، في نهاية الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 2.8 في المئة. وأخيرا، ارتفعت، أيضا، مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، إلى نحو 30.182 مليار دينار، من نحو 29.496 مليار دينار، في نهاية الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 2.3 في المئة.

أكبر المكاسب حققها السوق الياباني الذي أضاف مؤشره 9.3 في المئة

12 سوقاً حققت أداء موجباً من أصل 14 خلال نوفمبر

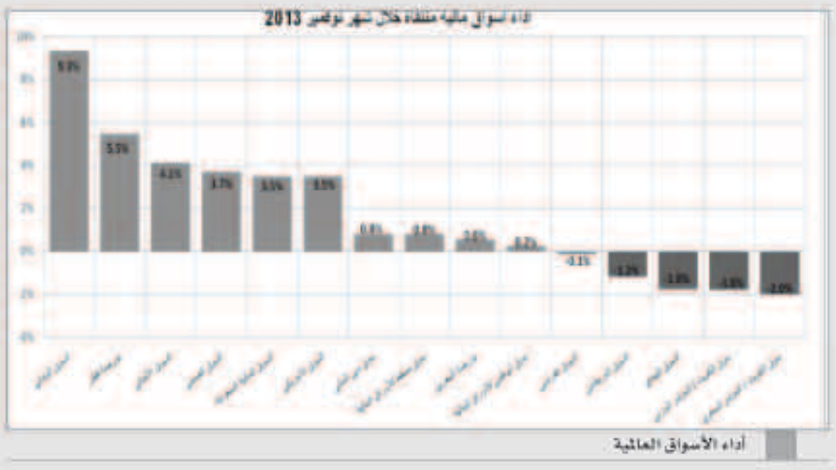

أداء الأسواق العالمية

■ الأداء الموجب شمل السوق الصيني الذي خفض خسائر العام إلى أقل من نصف مستواها

سوق دبي ظل في صدارة الأسواق التي حققت مكاسب خلال ما مضى من عام 2013 بإضافة نحو 81.6 في المئة

اشار الشال كان أداء شهر نوفمبر الفائت في حدود توقعاتنا، إذ حققت معظم الأسواق أداءً موجبا، ولكن دون مستوى نشاط شهر أكتوبر الذي سبقه حين حقق 12 سوقا من أصل 14 سوقا أداء موجبا. ففي شهر نوفمبر، حققت 10 أسواق أداء موجبا، بينما حققت 4 أسواق أداءً سالبا، وشمل الأداء الموجب هذه المرة السوق الصيني الذي خفض خسائر العام إلى أقل من نصف مستواها.

وتابع التقرير أكبر المكاسب حققها السوق الياباني الذي اضاف مؤشره نحو 9.3 في المئة في شهر نوفمبر لترتفع مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 50.7 في المئة ويقفز إلى المرتبة الثانية في مستوى مكاسبه في 11 شهرا، ويعزى ذلك إلى نجاح سياسات رئيس وزرائه في خفض سعر الين، من جانب، وكسر حلقة التضخم السالب الذي طغى على أداء الاقتصاد الياباني لنحو عقدين من الزمن. وظل سوق دبي في صدارة الأسواق التي حققت مكاسب خلال ما مضى من عام 2013 بإضافة نحو 81.6 في المئة إلى مستواه في نهاية عام 2012، رغم أن أداء شهر نوفمبر كان أفقيا، تقريبا، وبمكاسب بحدود 0.8 في المئة ، فقط. بينما تخلى سوق أبوظبي عن المركز الثاني في حجم المكاسب بعد أن تخطاه السوق الياباني، بسبب تواضع مكاسبه في شهر نوفمبر التي بلغت نحو 0.2 في المئة، فقط، ولكنه ظل مرتفعا بنحو 46.5 في المئة مقارنة بمستوى مؤشره في نهاية عام 2012. وإذا استثنينا مؤشر سوق الكويت السعري الذي حقق مكاسب، معظمها اصطناعي، بنحو 31.2 في المئة فيما مضى من عام 2013، حقق 11 سوقا من أصل 14 سوقا مكاسب برقمين، أي 10 في المئة وأكثر، ويمكن إضافة سوق الكويت للأوراق المالية بمؤشره الوزني إليها، إذ حقق مكاسب بنحو 9.9 في المئة لتبلغ 12 سوقا، لذلك يمكن اعتبار عام 2013 عاما جيدا لأسواق المال.

وأشار ظل السوق الصيني، وحده، قابعا في المنطقة السالبة، أي محققا خسائر في الـ 11 شهرا الفائتة وبنحو 2.1- في المئة ، بعد أن كانت خسائره في نهاية شهر أكتوبر نحو 5.6- في المئة ، أي إنه ليس من المستبعد أن يلحق ببقية الأسواق إلى المنطقة الموجبة خلال شهر ديسمبر الجاري. وبينما ظل السوق الهندي ثاني أسوأ الأسواق أداء، خلال ما مضى من عام 2013، إلا انه انتقل من المنطقة السالبة، كما في نهاية شهر سبتمبر، إلى تحقيق مكاسب بنحو 7 في المئة في نهاية شهر نوفمبر، أي إنه في الطريق إلى اللحاق ببقية الأسواق. ولازال السوق الكويتي صاحب الأداء المحير، فمؤشره السعري يضعه رابعا في ترتيب الأسواق الأكثر مكاسب بإضافة 31.2 في المئة في 11 شهرا، بينما يضعه مؤشره الوزني في الترتيب الثاني عشر في الأداء المقارن مع الأسواق نفسها، أي إنه ثالث أسوأ أداء، أو سوق واحد بادائين متباعدين، جدا، وهي حالة فريدة.

وبين من غير المتوقع أن يختلف أداء شهر ديسمبر عن أداء شهري أكتوبر أو نوفمبر الفائتين، فالأخبار حول أداء الاقتصادات الكلية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الوحدة النقدية والصين واليابان وبريطانيا تبدو مشجعة، ومن غير المتوقع تجدد أزمة سقف الدين الأمريكي قبل بداية العام القادم. لذلك، من المحتمل أن تستمر الأسواق، معظمها، في أدائها الموجب خلال آخر شهر في السنة، والواقع أن شهر ديسمبر يمثل حافزا لدعم الحفاظ على مكاسب تلك الأسواق، لذلك من المتوقع أن يكون أداء شهر ديسمبر تكرارا لأداء شهر نوفمبر.

مؤشر الأداء خلال نوفمبر

تراجعت 3 مراكز مقارنة بالعام الماضي

الكويت في المستوى الأخير خليجياً لـ «مؤشر مدركات الفساد لعام 2013»

■ الإمارات لا تزال الأولى على مستوى المنطقة في المركز الـ 26 عالمياً

أضاف التقرير صدر في 3 ديسمبر «مؤشر مدركات الفساد لعام 2013»، الذي يقيس الانطباعات السائدة حول الفساد في القطاع العام في 177 دولة، وتصدره مؤسسة الشفافية الدولية، سنويا، ويعتبر من أهم المؤشرات العالمية، وسنقدم، هنا، تحليلا لنتائجه مع التركيز على الكويت ودول مجلس التعاون.

وأضاف التقرير لعل أهم معلومة بالنسبة لنا في «مؤشر مدركات الفساد لعام 2013» هي استمرار تراجع الكويت 3 مراكز مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلى المركز 69 عالميا، وهو المركز الأخير والأسوأ على مستوى دول مجلس التعاون، وهو استمرار للتراجع العام الذي يشهده أداء الكويت منذ دخولها ضمن المؤشر عام 2003، عندما كان مركزها 35، أي الرابعة على مستوى دول مجلس التعاون وبالترتيب نفسه مع إيطاليا. والاستثناء في اتجاه الانخفاض كان عامي 2010 و2011، عندما تقدمت الكويت 12 مركزا إلى المركز 54 عام 2010، ثم استقرت في ذلك المركز عام 2011، لكنها تراجعت 12 مركزا عام 2012 لتشترك مع السعودية في احتلال المركز الأخير على مستوى دول مجلس التعاون.

أما بالنسبة لباقي دول مجلس التعاون، فلا تزال الإمارات في المركز الأول على مستوى المنطقة في المركز 26 عالميا، متقدمة مركزا واحدا، عالميا، عن ترتيب العام الماضي، بينما تراجعت قطر إلى المركز الثاني، خليجيا، و28 عالميا، بعد أن تراجعت مركزا واحدا، عالميا، عن ترتيب العام الماضي، وبعد هاتين الدولتين بفارق كبير، نسبيا، تاتي البحرين في المركز الثالث خليجياً و57 عالمياً، محافظة على ترتيبها الخليجي، لكن متراجعة ثلاثة مراكز في ترتيبها العالمي عن العام الماضي، ثم تاتي عمان في المركز الرابع خليجيا و61 عالميا، محافظة على ترتيبها الخليجي والعالمي مقارنة بالعام الماضي، أما السعودية فمركزها قبل الأخير خليجياً و63 عالميا، متقدمة عن المركز الأخير خليجياً «مكرر مع الكويت» ومتقدمة ثلاثة مراكز عن ترتيبها العالمي العام الماضي.

وتابع أما على مستوى العالم، فقد حازت نحو 84 في المئة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشمولة في مؤشر مدركات الفساد على درجة أقل من 50 من أصل 100 «الدرجة 100 تعني انطباعا بانعدام الفساد في القطاع العام»، وأفضلها الإمارات وأسوؤها السودان، وهي بذلك ثالث أسوأ منطقة في العالم، من حيث انطباعات الفساد، بعد أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى «نحو 95 في المئة من الدول ضمنها أقل من درجة 50» وجنوب الصحراء في أفريقيا «نحو 90 في المئة من الدول أقل من درجة 50»، بينما كانت منطقة الاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية الأولى، عالميا، من حيث ضعف الانطباعات عن الفساد، إذ أحرزت أكثر من ثلاثة أرباع دولها درجات تفوق 50، كدلالة على قلة الفساد، وكانت أفضل دولها الدنمارك وأسوؤها اليونان، وعلى مستوى العالم، ككل، كانت 69 في المئة من الدول قد حازت درجة تقل عن 50، بمعنى أن أكثر من ثلثي دول العالم تعاني مشكلة جدية مع الفساد. واشارعودة إلى الكويت، فإن ما يتضح من مؤشر مدركات الفساد على مر السنوات هو عجز الكويت عن مكافحة الفساد بشكل جدي ومستمر، ليس بالمقارنة مع دول مجلس التعاون فحسب، بل حتى بالمقارنة مع دول نامية، إمكاناتها المالية والمؤسسية أقل، مثل الأردن في الوطن العربي، التي وصلت إلى المركز 66، عالميا، وغانا وناميبيا في أفريقيا في المركزين 63 و57، على التوالي، عالميا، وتشيلي والأورغواي في أمريكا الجنوبية في المركزين 22 و19، على التوالي، عالميا، ودول نقطية غير خليجية مثل بروناي والنرويج في المركزين 38 و5، على التوالي، عالميا.

مؤشر مدركات الفساد

سجل ارتفاعاً في ربحيته بلغ نحو 20 مليون دينار

7.6 ملايين دينار أرباح «التجاري» خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطا، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 457.5 نقطة وبانخفاض بلغ قدره 3.7 نقاط، أي ما يعادل 0.8 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 19.3 نقطة، أي ما يعادل 4.4 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

■ تراجع إيرادات الفوائد بلغ نحو 8.1 ملايين دينار وصولاً إلى 78.8 مليون دينار

قال التقرير أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله، لفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2013، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا بلغت نحو 7.9 ملايين دينار، مقارنة بخسائر بلغت بنحو 12.2 مليون دينار، خلال الفترة نفسها من عام 2012. أي إن البنك سجل ارتفاعا، في ربحيته، بلغ نحو 20 مليون دينار. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض بند هبوط القيمة ومخصصات أخرى بما نسبته 20.7 في المئة ، أي نحو 16.9 مليون دينار، وصولا إلى 64.7 مليون دينار مقارنة بنحو 81.6 مليون دينار، في الفترة نفسها من عام 2012.

وأضاف ارتفع صافي إيرادات الفوائد خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2013، بنحو 123 الف دينار، أي بنسبة طفيفة بلغت 0.2 في المئة ، وصولا إلى 63.98 مليون دينار، مقارنة بنحو 63.85 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك وبين نتيجة تراجع إيرادات الفوائد البالغ نحو 8.1 ملايين دينار، وصولا إلى 78.8 مليون دينار، مقارنة بنحو 86.9 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق، وهو تراجع أدنى من تراجع بند مصاريف الفوائد والذي بلغ نحو 8.2 ملايين دينار، أو نحو 35.7 في المئة ، وصولا إلى 14.8 مليون دينار، مقارنة بنحو 23 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، الأمر الذي أدى إلى استقرار قيمة صافي هامش الفائدة «الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» عند نحو 2.9 في المئة للفترتين. وارتفعت الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 97.5 مليون دينار، مقارنة بنحو 91.3 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، أي إن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 6.3 ملايين دينار. حيث سجل البنك أرباحا بلغت نحو 3.2 ملايين دينار من ربح استيعاد موجودات معلقة للبيع، خلال ما مضى من عام 2013 ولغاية نهاية سبتمبر 2013، وارتفع بند الإيرادات من الأتعاب والعمولات بنحو 1.5 مليون دينار، وصولاً إلى 22.2 مليون دينار، مقارنة مع 20.7 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بنحو 7.2 في المئة ، وارتفع بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 1.7 مليون دينار، إلى نحو 2.1 مليون دينار، مقارنة بنحو 429 الف دينار، للفترة ذاتها من عام 2012.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بما قيمته 2.9 مليون دينار، عندما بلغت نحو 24.7 مليون دينار، مقارنة بنحو 21.8 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، حيث ارتفع بند تكاليف موظفين بنحو 2.9 مليون دينار، حين بلغ 14.5 مليون دينار، مقارنة مع 11.6 مليون دينار، في الربع الثالث من العام السابق، بينما انخفض بند المصروفات العمومية والإدارية نحو 519 الف دينار، وصولا إلى 9.52 ملايين دينار، مقارنة مع 10.04 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام السابق. وحققت جملة المخصصات، تراجعا بنحو 16.9 مليون دينار، أو ما نسبته 20.7 في المئة ، كما أسلفنا سابقا، عندما بلغت نحو 64.7 مليون دينار، مقارنة بنحو 81.6 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 7 في المئة ، بعد أن بلغ نحو 10.6- في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

البنك التجاري

■ ارتفعت الإيرادات التشغيلية وبلغت 97.5 مليون دينار خلال 2013

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3886.3 مليون دينار، بارتفاع بلغت نسبته 5.9 في المئة ، مقارنة بنحو 3668.1 مليون دينار بنهاية عام 2012، وارتفعت بنسبة 7.9 في المئة ، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الربع الثالث من عام 2012 البالغ نحو 3603.3 ملايين دينار. وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات للعملاء، ارتفاعا، بلغ قدره 153.5 مليون دينار ونسبته 7.2 في المئة ، ليصل إلى نحو 2281.2 مليون دينار «58.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 2127.7 مليون دينار «58 في المئة من إجمالي الموجودات»، كما في نهاية ديسمبر 2012، وحققت ارتفاعا أقل، قليلا، بنحو 152.5 مليون دينار، أو نسبته 7.2 في المئة ، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت، آنذاك، ما قيمته 2128.7 مليون دينار «59.1 في المئة من إجمالي الموجودات». وتراجعت الموجودات الحكومية «سندات الخزانة والبنك المركزي» بما نسبته 23.3 في المئة ، أي بما يعادل 103.5 ملايين دينار، ليصل إجمالي الموجودات إلى نحو 340.7 مليون دينار «8.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 444.2 مليون دينار «12.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2012. وتراجعت بنحو 82.4 مليون دينار أو ما نسبته 19.5 في المئة ، حين بلغت، آنذاك، نحو 423.1 مليون دينار «11.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، عند المقارنة بمستواها، للفترة نفسها من عام 2012. بينما ارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 98.7 مليون دينار حين بلغ نحو 352.5 مليون دينار «9.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 38.9 في المئة ، مقارنة مع 253.8 مليون دينار «6.9 في المئة من إجمالي الموجودات».